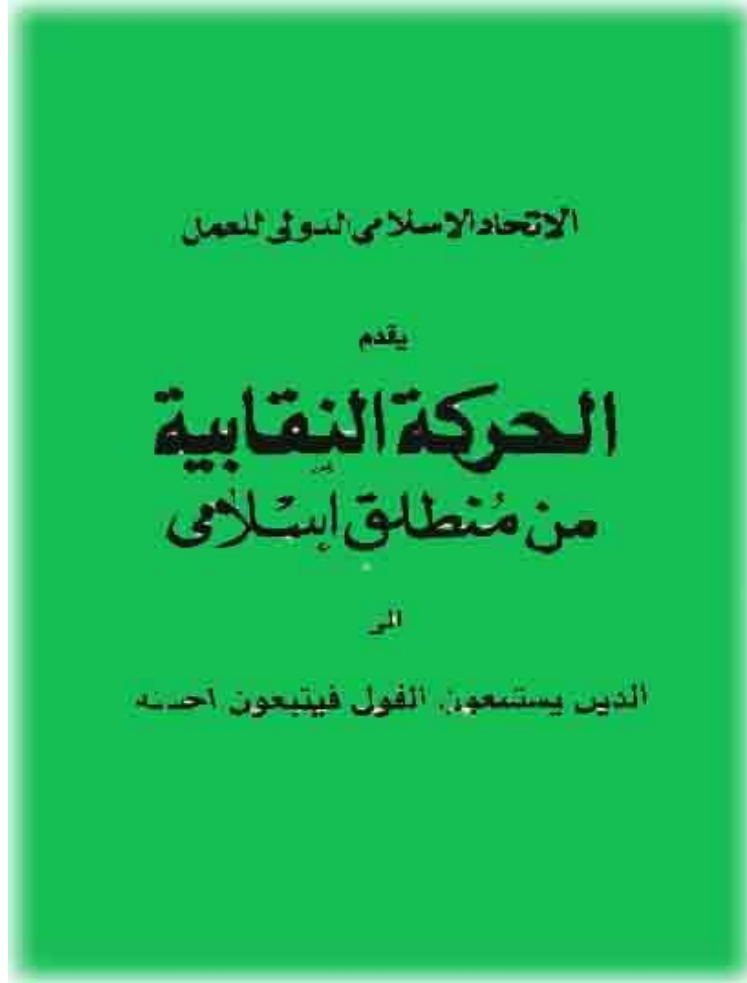


# الحركة النقابية من منطلق إسلامي

« الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ <sup>إلى</sup> فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ »



كتبت هذه الرسالة عام ١٩٨٢م، وأريد بها تعريف المسؤولين في المنطقة العربية والإسلامية بالحركة النقابية، وعنييت بإيضاح أنها لا تتنافى مع الإسلام، ولا مع الأوضاع القائمة في الدول العربية، لأن كل النظم - ديمقراطية أو اشتراكية أو فاشية - تقبلت النقابات وتعاملت معها بطريقتها الخاصة، وهذا في حد ذاته دليل على أصالة وضرورة الحركة النقابية في المجتمع الحديث، واستبعدت الرسالة كل المخاوف التي يمكن أن تتطرق إلى أذهان المسؤولين في المنطقة العربية والإسلامية، وأنها لا تهدد المجتمع، بل تحقق له السلام الاجتماعي، وقد اتسمت بالبساطة والبعد عن التفاصيل الفنية حتى يمكن إساعتها وقبولها.

## مُقَلَّمَةٌ

لا تزال الحركة النقابية كتابًا مغلقًا وعالمًا مجهولًا للكثيرين من المهنيين والمتقنين في المجتمعات الإسلامية والعربية.

قال أحد أساتذة الجامعات السعودية - وهو ينظر إلى في دهشة واستغراب - : «النقابات ؟ وما الداعي لها؟ هنا قانون ينظم كل شيء».

وقال ثان : «النقابات قد يكون لها دور في أوروبا، ولكن ليس لها دور عندنا».

وقال ثالث : «هذه الهيئات المستوردة لا نريدها».

وباستقراء معلومات كثير من المثقفين في الدول العربية والإسلامية عن النقابات اتضح أن الأغلبية العظمى منهم إما أنها تجهل الحركة النقابية تمامًا، أو أن لديها فكرة سيئة عنها نتيجة للدعايات، أو لأن الذين يجهلون الحركة النقابية يتحولون تدريجيًا إلى معارضيها ومعادتها، لأن الإنسان عدو ما جهل، ويجدون أنفسهم - دون قصد - في معسكر أعداء الحركة النقابية، وتتحول سلبيتهم إلى عداوة، في حين أن هؤلاء المثقفين بحكم ثقافتهم وأوضاعهم أقدر الناس على الفهم السليم والحكم الموضوعي عندما توضح لهم جوانب الموضوع وأبعاده، وهم أمل العالم الإسلامي والعربي.

من أجل هذا فإن الاتحاد الإسلامي الدولي - وهو هيئة إسلامية خالصة - نبعت فكرته في ذهن كاتب إسلامي عالج الموضوعات الإسلامية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، بجانب الموضوعات النقابية والعمالية يتقدم مدفوعًا بالتوجيه النبوي «الحكمة ضالة المؤمن، يبندها أتى وجدها»، إلى المثقفين الإسلاميين عارضًا عليهم قضية الحركة النقابية، وهو لا يطلب منهم إلا أن يستمعوا إليه، وأن يتبعوا المسلك الذي أراده القرآن للمؤمنين «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ».

ولهم بعد هذا أن يقرروا لأنفسهم بأنفسهم ما يشاءون «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ».

وليسمح لنا الاخوة الأعضاء أن نعرض بعض الجوانب التي تتطلب وجود النقابات، وتجعل لها مهمة ضرورية في المجتمع الإسلامي الحديث.

- ١ -

### القضية : التنمية والعمل

في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري تظهر قضية لها الصدارة والأولوية وإن لم ينف هذا وجود قضايا أخرى ؛ لأن المجتمع البشري - مهما كانت سذاجته - لا يستطيع أن يحيا على قضية واحدة.

وفي المرحلة الأولى من مراحل تطور المجتمع البشري كانت قضية الدين هي الشغل، وكان تلمس البشرية لله وتعرفها عليه هو أملها العظيم وطموحها الكبير وكانت العقائد الدينية هي مادة فكر هذا المجتمع وكان الكهنة والسدنة والأنبياء هم قادة هذا المجتمع، وظل الأمر كذلك حتى ظهر الإسلام فحسم القضية وقال فيها القول

- ٢ -

الفصل، إذ خلص مفهوم الله من الإقليمية الضيقة والتجسيم الوثني، وجعل الإيمان وقفاً على القلب والضمير، فحرر الفكر وأنقذه من وصاية الكهنة والسدنة، وأوجد في شخص محمد المثل الأعلى للقائد حياً يسعى على قدمين، ووضع الخطوط العريضة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، باختصار أدى الإسلام المهمة التاريخية العظمى، وقاد خطأ البشرية المتعثرة، بحيث لم تعد قضية الدين محلاً لاجتهاد أو مجالاً لاستكشاف، ومن المؤكد أن للإسلام آثاره المدوية على إصلاح المسيحية، ويمكن إعادة كل ما يتعلق بأبعاد التجسيم والتخلص من وصاية الكنيسة في المسيحية إلى أصول إسلامية، ومجال إثبات ذلك يضيق عنه هذا الموجز، وثبتته الدراسات عن تأثير المجتمع الأوروبي والكنيسة المسيحية بالفكر الإسلامي في القرون الوسطى.

وفي مقابل ذلك فيمكن القول - دون حرج - أن الإسلام ما كان ليستطيع أن يصل إلى ما وصل إليه من نجاح إلا لأنه نهاية مسيرة الأديان، وأن رسوله خاتم النبيين والرسول، وأن كل خطوة خطتها هذه الأديان والرسول كانت تسهل للإسلام إتمام مهمته التاريخية.

وفي المرحلة الثانية من مراحل تطور المجتمع البشرى كانت قضية «الحكم» هي القضية الأولى، وأسهم الفكر الأوروبي في تقديم حلول عديدة لها بدرجات متفاوتة من التوفيق بدءاً من الديمقراطية الأثينية، ومروراً بالحكم الروماني، ثم انتهاءً بما قدمته التجارب الديمقراطية والشعبية الحديثة من تنظيمات وإضافات.

وفي المرحلة الثالثة والمعاصرة أصبح «الاقتصاد» وما يتفرع عنه من مادة ومال وصناعة وإنتاج وتكنولوجيا هي القضية الرئيسية، ولم يشهد العالم بروزاً للجانب الاقتصادي والمادي في الحياة كالذي يشهده العالم الآن، وعندما وضع آدم سميث كتابه «ثروة الأمم» وردّ عليه ماركس - بعد قرابة قرن - بكتابه «رأس المال» كان ذلك إيذاناً بأن الفكر المعاصر سواء كان مؤيداً لنظرية اقتصادية معينة أو معارضاً لها فإنه بأجمعه يصطبغ بصبغة الاقتصاد، ولا يستطيع أن يخرج عن إسهاره أو يتحرر من إطاره.

وأصبح الإنسان الحديث مثقلاً بالحاجات العديدة، وعليه أن يدفع راضياً أو مكرهاً ثمن هذا المستوى المعين من مستويات المعيشة ويتحمل حسناته وسوءاته، حلوه ومره.

ومن الواضح أن هذا التقسيم عام جداً، فوجود القضية الرئيسية لا ينفي وجود القضايا الأخرى؛ لأننا لم نقل القضية «الوحيدة»، ولكن الرئيسية، الأمر الذي يستتبع وجود قضايا أخرى، وليس حتماً أن تكون القضية الرئيسية للمجتمع البشرى في مرحلة معينة بنفس القوة في كل المجتمعات أو نفس الفترة؛ لأن تطور المجتمعات البشرية متفاوت، فهناك مجتمعات متقدمة اجتازت المرحلتين الأولى والثانية، وتعيش بكليتها في المرحلة الأخيرة، وهناك مجتمعات وقف التطور فيها عند المرحلة الأولى أو الثانية، وأصبحت بالتعبير الدارج «متخلفة» كما أن هناك تداخلاً بين القضايا الرئيسية، فالإسلام مثلاً وضع خطوطاً عريضة في الاقتصاد والسياسة، بل إن أهمية القضية الواحدة في المرحلة الواحدة تتفاوت بالنسبة للمجتمعات، فالقضية الدينية كانت شديدة الأهمية غائرة الجذور في المجتمعات الشرقية، في حين أنها كانت دائماً سطحية الأهمية في المجتمعات الأوروبية.

هذه الدرجات الكبيرة من التفاوت موجودة، ولا بد أن نسلم بها، وقد تصل في حالات استثنائية إلى تغيير الصورة العامة، ولكنها قلما تصل إلى هذه الدرجة، ويغلب أن تقتصر على التفاصيل، وتظل الخطوط الرئيسية والتقسيمات الثلاثة قائمة.

وقد يرى البعض أنه في المجتمع العربي / الإسلامي فإن قضية الإسلام تظل دائماً الأولى في الماضي والأولى في الحاضر والأولى في المستقبل.

ونحن لا نرفض هذا، ولكننا نرى أن تكييف الأولوية في الماضي يختلف عن تكييف الأولوية في الحاضر، وأن هذا أمر على أعظم جانب من الأهمية والخطورة. فقد كانت الفترة المبدعة والمنشئة للإسلام التي قدم فيها إضافته هي العشرون عامًا التي تنزل فيها القرآن ونطقت شفقا الرسول ﷺ لأول مرة بالذكر الحكيم غصًا نقيًا، كما نزل به الروح الأمين، والثلاثون عامًا التي طبق فيها الخلفاء الراشدون المبادئ الرئيسية والخطوط العريضة التي وضعها الكتاب والسنة للمجتمع الإسلامي الفتى وخلال هذه المدة قال الإسلام ما عنده، وأتم الله على المسلمين نعمته ورضي لهم دينه، ولم يكن ممكناً أن يضيفوا عليه أو ينتقصوا منه، ونحن لا نستطيع أن نأتي بشيء عن الله أفضل مما جاء به القرآن، ولا عن النبي ﷺ أفضل مما قاله النبي ﷺ نفسه، ولا نستطيع أن نتصور أن نأتي بقرآن جديد أو حديث بجانب الحديث، وقد حذرت الأحاديث من «الابتداع» ورأت أن «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»؛ لأن الاشتقاق اللغوي لكلمة «بدعة» يوحى بإيجاد شيء جديد للمرة، ومن الواضح بالطبع أن أصول الإسلام قد تمت وكملت في حياة الرسول ﷺ ولا يجوز أن يزج فيها بما ليس منها، كما نصت أحاديث أخرى على أن من أحدث في أمر الإسلام ما ليس منه فهو رد، فليس المطلوب أن نزيد في الدين، فقد حاول هذا البعض فتعسفوا وأغربوا ثم مرقوا من الإسلام.

هذا هو تكييف أولوية وصدارة الإسلام في الماضي أما تكييف أولويته وصدارته في الحاضر فإنه يدور حول حسن فهم الإسلام، والقدرة على إيجاد التوائم ما بين أصوله وخطوطه العريضة التي أرساها القرآن والأوضاع الجديدة والمتغيرة التي جاء بها العصر الحديث وأشرنا إليها، أعني قضية الاقتصاد والعمل والتنمية والصناعة والإنتاج التي أصبحت تفرض نفسها على الأفراد وعلى المجتمع.

وهذا التكييف يجعل الأولوية والصدارة قسمة ما بين الإسلام الذي يقدم هداية وتوجيهه ومثالياته والتطورات الاقتصادية التي لا مهرب منها، والتي جعلت بعض الدول فقيرة يشتد إحساسها بتخلفها في عالم الوفرة والغنى، أو غنية تلمس أثر هذا التطور من كل جانب من جوانب حياتها، ويجعلها تنمسك به وتعص عليه بالنواجز.

وهناك جانب آخر للقضية ذلك هو أن حماية كل دولة لكيانها واستقلالها وذب الطامعين والمفتانين أصبح يعتمد على الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من طائرات ودبابات ومدافع الخ، ولا يمكن لأي دولة مجردة من هذا السلاح أن تطمئن على استقلالها، وقد أصبحت الدول الإسلامية والعربية تحت رحمة الدول الصليبية والشيوعية التي تملك الأسلحة المتطورة، والتي ترفض بيع هذه الأسلحة، ولا تقبل إلا بعد مساومات حادة وبشروط مجحفة وأثمان تستنزف ثروات هذه الدول.

فلا داعي إذن للجدال واللجاجة، فكل ذي عينين يرى أن التحدي الحقيقي أمام الدول الإسلامية في الحقبة المعاصرة هو التحدي الصناعي الإنتاجي، وأنه بقدر ما تحكم الدول المهارات الصناعية والتكنولوجية وترسخ قدمها، بقدر ما تثبت وجودها في عالم العصر وتقف ثابتة أمام أعاصيره ونزواته.

وفي الأيام الأخيرة شاع استخدام كلمة «التنمية» كإجمال لهذا التحدي، وانتشرت الكلمة وجرى استخدامها على الألسن، ولكنها عادة ما تصطبغ بمفاهيم وضعها اقتصاديون غربيون أغفلت كثيراً من الحقائق والجوانب الخاصة بالدول الإسلامية والعربية لها آثار بعيدة على التنمية، مما جعل المفهوم المقرر للتنمية مفهوماً ضيقاً محكوماً بقيود عديدة تحول دون انطلاقها.

ولهذا فإننا في الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل نؤثر أن نطلق على هذه القضية تعبير «العمل».

ذلك لأن العمل هو أشمل مضمون يمكن أن يطوق الجوانب المختلفة للقضية، فكلمة الصناعة لا تدخل فيها التجارة والزراعة والخدمات، وقل مثل ذلك عن كلمة «الإنتاج» وكلمة التكنولوجيا ليست إلا درجة المهارة والمعرفة التقنية، في حين أن كلمة (العمل) يمكن أن تشمل كل هذه المضامين، فضلاً عن أنها ترتبط كذلك بالعنصر البشري في القضية. وهو العنصر الذي ستؤول إليه كل العناصر الأخرى.

وهناك أهمية خاصة لمضمون العمل في الدول الفقيرة والنامية.

فتقدم الصناعة وتحقيق خطط التنمية يفترض ضمناً وجود «رأس المال»، وبقدر توفر رأس المال بقدر ما يمكن للعملية الصناعية أن تمضي قدماً، وبقدر ما يقل بقدر ما يصعب تقدم التصنيع وتتعثّر خطواته.

ومن المعروف أن الدول الإسلامية والعربية – باستثناء دول البترول – ينقصها رأس المال، وأن بعضها مثل بنجلاديش والصومال والسودان تعد من أكثر دول العالم فقراً، رغم أن الموارد الطبيعية لبعضها وافرة.

والحل الذي تقدمه الدول الغنية أو الوكالات الدولية هو أن على هذه الدول أن ترضي بقسمتها أو أن تقترض وتنزل على إرادة المقرض التي تتضمن فائدة ربوية فاحشة وتدخلاً في السياسة الاقتصادية للدولة وبمعنى آخر أن تخضع لوصاية اقتصادية، وهو حل يجعل الدول الهاربة من رمضاء التخلف تقع في نار الاستعمار.

ولكن هناك حلاً آخر.

**هو أن تعتمد هذه الدول على (العمل) وتنقل مركز الثقل من رأس المال إلى العمل.**

بمعنى أن تتحول الدولة إلى معسكر عمل يعمل بالوسائل المتاحة ولكن بروح من الإيمان والتضحية تعوض بدائية هذه الوسائل وتخلفها وتخلص هذه العملية مما تتصف به عادة من نقص.

والدول الإسلامية الغنية – أيضاً – لا تختلف في هذا ؛ لأنها تعتمد على تصدير سلعتها الثمينة البترول، وبالعامل يمكن لهذه السلعة الثمينة أن تكون قاعدة لصناعة زاهرة مربحة هي «البتروكيماويات».

العمل إذن هو قدر.. وخلص الدول الإسلامية.

وبالعامل وحده يمكن لهذه الدول أن تعبر هوة التخلف وتلحق بركب التطور.

ولا بد أن يصطحب العمل بالإيمان الإسلامي ؛ لأن هذا الإيمان هو الذي سيكفل له الدفعة القوية والمسار السليم والاستمرارية.

وحول هذه الفكرة تدور نظرية الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

- ٢ -

### **الوسيلة : التشاور**

كيف يمكن للمجتمعات الإسلامية والعربية أن تنهض بالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وأن تستدرك تخلفها الشنيع فيها ؟

لدى أصحاب الأعمال حل يسير «دعوا رأس المال يعمل، وسينطلق بكل قوة وعرامة وازع الربح، وسيحقق لكم ما تريدون».

وهو قول لا يخلو من صحة ن ولكنه قلما يحقق طلبنا على وجه التعيين، وقد ظهر ذلك من التجارب العديدة في المجتمعات العربية والإسلامية.

فقد ظهر أن رأس المال «جبان» وأنه لا ينطلق إلا بعد أن يأخذ العهود والمواثيق، وأنه لا يستهدف مصلحة المجتمع أو احتياجاته الحقيقية وإنما ما يحقق الربح السريع، وعادة ما يكون ذلك في التجارة وإقامة البنوك وأعمال الصرافة والعمولة، وإذا كان في الصناعة ففي سلع الترف الاستهلاكي، أما إرساء أسس الصناعة وإقامة البيوت ومشروعات الإصلاح الزراعي.. الخ، فهذه آخر ما يفكر فيها.

فضلاً عن الحقيقة الهامة أن رأس المال نفسه غير موجود وعملية اقتراضه بتلك الفوائد الربوية الفاحشة لا تعني إلا الخراب المستعجل، على ما أشرنا إليه في فقرة سابقة.  
ولدى الشيوعيين والاشتراكيين حل آخر.

«أمموا الإنتاج وأبعدوا الرأسماليين المتطفلين، وسيسير كل شيء تمام التمام».

وقد جربنا هذا، ولكن الأمور لم تسر كما ذكر دعاة التأميم واضطرت المجتمعات التي أخذت بالتأميم بما في ذلك إنجلترا ومصر الرجوع عنه.

ولسنا في هذا الموجز بصدد تحديد الوسيلة، وهل يكون ذلك بإطلاق رأس المال، أو بتأميم الإنتاج، أو بما يكون مزيجاً من هذين وهو ما يسمونه (الاقتصاد المختلط) لأنه سواء أخذنا بهذه الوسيلة أو تلك فإن المال في النهاية سيكون إلى (العمال).

يأتي الرأسماليون بالأموال، ويقيم المهندسون المصانع، ويركب الميكانيكيون الآلات، ويضع المخططون الخطط، وتدخل المواد الأولية المصنع، ولكن عجلات الآلات لا تتحرك ولا تظهر ثمرة لأموال الرأسماليين وتصميم المهندسين وتخطيط المخططين إلا بعد أن يبدأ العمال (العمل).

وبين أيديهم كل ما وضعه هؤلاء، وعلى درجة وعي وأمانة ومهارة وإخلاص العمال يتوقف نجاح أو فشل المشروع بأسره.

وقد يقول قائل : ليس في هذا مشكلة، فالعمال يعملون لقاء أجر، وهو يتحدد حسب مهارتهم وما داموا يأخذون أجورهم كاملة غير منقوصة فيجب أن يؤديوا ما عليهم، وهناك قوانين ونظم للضبط والربط والمراقبة والجزاء والعقاب تكفل هذا كله.

وهو كلام يبدو منطقيًا، ولكنه يتجاهل الطبيعة الخاصة والمعقدة للعمل الصناعي الحديث، وقد قاله الرأسماليون الأول من قبل وتصوروا أن فيه مقنعًا، ولكنه لم يحل المشكلة أبدًا.

وأبسط ما يمكن أن يقال فيه من الذي يحدد الأجور وبقية ظروف وعلاقات العمل ؟

والرد البديهي أن الذي سيدفع هو الذي يحدد لأنه على قدر طاقته على الدفع يمكن أن يحدد الأجور، ومن الظلم أن نطالب فرداً بأن يدفع ما هو فوق طاقته.

ويبدو أن ليس هناك ما هو أكثر بداهة ومنطقية وعدالة من هذا.

ولكن العمال يكشفون عن جانب آخر فيقولون : إن صاحب العمل يبخر العمال حقهم، وأنه يستطيع أن يدفع أجوراً أعلى، ويحقق كسباً طيباً، ولكنه يريد أن يكسب بالأضعاف المضاعفة ولذلك فهو يبخر الأجور.

وقد يقول صاحب العمل «حسناً إذا لم تكن هذه الأجور تعجبكم فلا تعملوا، إن أحداً لا يجبركم على ذلك».

ولكن العمال يريدون «إننا لا بد أن نعمل، فنحن لا نملك شيئاً إلا قدرتنا على العمل، وهذا هو مورد معيشتنا. وأصحاب الأعمال يعلمون هذا، وهم يستغلون هذه الحاجة واضطرارنا إلى العمل لكي نأكل، ولكي نطعم أبناءنا، وهذا أسوأ صور استغلال الحاجة».

وهكذا يتضح مدى «تعقيد» العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

وقد يتصور البعض أن الدولة يجب أن تتخلى وتحسم الموضوع.

ولكن كيف تحسم الموضوع؟

إنها إذا انحازت إلى أصحاب الأعمال فسيكون عليها أن تجبر العمال.

وهذا أمر لا تستطيعه أي حكومة مهما بلغت من جبروت.

ومن قبل قالوا إنك تستطيع أن تجر الحصان إلى النهر ولكنك لا تستطيع أن تجبر الحصان على الشرب من النهر.

والحكومة لا تستطيع أن تجر العمال إلى المصانع، ولو جرتهم فلن تستطيع أن توقف جندياً أمام كل عامل لإجباره على العمل.

وإذا سجن القيادات فستنثر الجماهير، وإذا سجن الجماهير فلن يؤدي هذا إلى تشغيل المصانع، إنه سيفاقم من المشكلة.

وإذا كانت السجون يمكن أن تخيف وترهب، فإنها يمكن – أيضاً – أن تثير العناد والكبرياء، ويمكن أن تضي على مسجونها هالة البطولة والتضحية.

وفي جميع الحالات نجد أن مشكلة «العمل» لا يمكن أن تعالج بحل منفرد، أي من طرف واحد سواء كان هذا الطرف هو الإدارة أو رأس المال أو الحكومة، وأن استطاعة أصحاب العمال فصل العمال واستطاعة الحكومة سجن العمال لا يكفيان لحل المشكلة.

والحل أبسط لو اهتدى الفريقان بهدى الإسلام.

فالصناعة ما دامت تأخذ الشكل الجماعي فإنها – كأى عمل جماعي – يجب أن تخضع لعدد من الضوابط والمعايير والتوجيهات تسري على الجميع أي العمال وأصحاب الأعمال، كما إنها في تسوية المشاكل يجب أن تستخدم الأسلوب الإسلامي «التشاور» إن صاحب العمل ليس اعظم من محمد، وقد أمر الله محمداً «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ».

إن الشورى كلها خير، والشيء الوحيد الذي يقف في طريقها هو الإحساس المرهف للفرد بذاته، وهو الأناية التي جعلت فرعون يقول «أنا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى»، وجعلت إبليس يقول «أنا خَيْرٌ مِنْهُ»، فهذه المشاعر التي هي في أصل الوثنية والشيطانية والمروق من التوجيه الإسلامي هي التي تجعل صاحب العمل «يأنف» من مشاورة عماله، وإلا فإن أصحاب الأعمال الذين تخلصوا من هذه العقدة أصبحوا في كثير من دول العالم يشركون العمال في مجالس الإدارات، لأن العمال يعرفون جوانب من العمل لا يعرفها المدير في مكتبه، ولا يمكن أن يعرفها إلا من العمال ومن مصلحته أن يعرضوها ويتناقشوا فيها.

إن تطبيق المثل والقيم الإسلامية يجعل التقطب الذي أوجدته الرأسمالية ما بين عمال وأصحاب الأعمال مجرد تقسيم تنظيمي لشركة تعمل لهدف واحد يؤمن به الجميع ويرون فيه الخير والفلاح، وتحسم شأفة الاستغلال والعداوة والصراع.

وأول خطوة على هذا الطريق هو أن تتم تسوية العلاقات الصناعية بأسلوب التشاور.

- ٣ -

### الأداة : النقابات

فإذا كان الأسلوب الذي تدار به العلاقات الصناعية، أي مسائل الأجور، وساعات العمل، ووسائل الإدارة، والأمن الصناعي، والصحة المهنية هو أسلوب التشاور فكيف يمكن أن يتم هذا ؟

هل يتشاور صاحب العمل مع العمال فردًا فردًا ؟

هل يجمعهم مجموعات ؟

أن هذا لا يصلح ولا يستقيم وكل واحد لديه أقل خبرة بهذه المسائل يعرف ذلك جيدًا، فضلاً عن أن العمال أنفسهم يرفضون لأنه يفرق وحدتهم ويسمح بالدس أو الاصطناع.

الأسلوب الوحيد هو أن يؤسس العمال منظمة أو هيئة أو جمعية – فالأسماء لا تهم – تمثلهم وتنال ثقتهم وتتفاوض باسمهم مع أصحاب العمل.

لقد اهتدى العمال إلى هذا الحل، وكان في أصل تكوين النقابات.

وارتضاه أصحاب الأعمال في كل دول العالم بما في ذلك أمريكا لأنه الوسيلة النظامية والمنهجية الوحيدة الممكنة.

وارتضته الحكومات لأنه يجعل تعاملها مع «هيئة مسئولة».

وعبر عن ذلك الشيخ عيسى آل خليفة عندما كان وزيراً للعمل والشئون الاجتماعية في البحرين في حديث له بمجلة «العمل» عندما قال «كيف أستطيع أن أتعامل مع العمال»، إذاً فإن تكوين العمال للنقابات وتقبل أصحاب الأعمال والحكومات لذلك كان وسيظل أمراً طبيعياً ولا مناص عنه.

ولكن هناك انطباعاً سيئاً عن النقابات أشرنا إلى وجوده في مستهل هذه الرسالة.

وجزاء من هذا الانطباع يعود إلى الجهل بالحركة النقابية، والإنسان عدو ما جهل.

وجزاء آخر يعود إلى الدعايات والأفكار المغلوطة أو الجزئية.

وجزاء ثالث يعود إلى ضيق جهات الأمن بكل تكتل وكل تجمع حتى ولو كان للأمر بالمعروف وللنهي عن المنكر (إن لم يكن الضيق به لهذا السبب بالذات).

وقد يسمع البعض أن النقابات في بريطانيا وأمريكا تقوم بإضرابات مدوية، وأن هذه الإضرابات تعطل مصالح الناس، وتوقف العمل، وتسيء إلى الاقتصاد القومي، فيعتقد أن النقابات هيئات مفسدة.

والحقيقة أن الإضراب ليس إلا أسلوباً تلوذ به النقابات عندما تسد أمامها المسالك، وهناك مئات من النقابات تعمل يوماً بعد يوم على مدار الأعوام ولا تنظم إضراباً طوال عدة أعوام، وإنما تعالج شئون عمالها بالتشاور والتفاوض، ولكن الصحف لا تذكرها ولا تعلن عنها، وإنما تنشر وتذيع وتبدي وتعيد أنباء عدد قليل من الإضرابات لعدد قليل من النقابات.



والإضراب بعد ليس جزءاً لا يتجزأ من عمل النقابات، إنه أسلوب تأخذ به النقابات في المجتمعات الرأسمالية التي تؤمن بحرية العمل، ويملك فيها الأفراد تحديد شروط العمل كأسلوب للضغط على هؤلاء الأفراد للنزول على إرادة صاحب العمل، ولو قننت ظروف وشروط العمل من أجور أو ساعات عمل.. الخ، لفقد الإضراب فاعليته.

فالإضراب أسلوب تستخدمه النقابات في مجتمعات تتقبله كما تتقبل «الإغلاق» وهو ما يقابل الإضراب من جانب أصحاب المصانع، ولكنه ليس أسلوباً حتمياً ولازماً من أساليب العمل النقابي.

وعندما تسود مجتمع ما القيم الإسلامية حقاً فالإضراب يصبح غير ذي موضوع ويحل العدل الإسلامي محله، كما ينص على ذلك دستور الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل (الفقرة ج من المادة ١٠).

وحقيقة الحال أن تكوين النقابات هو إجراء في مصلحة الجميع، ويجب أن يكون محل ترحيب الجميع.

لأن النقابات هي الأداة التي يمكن عبرها إجراء «التشاور» وهو الوسيلة المثلى لتسوية علاقات العمل ما بين أصحاب الأعمال والعمال على ما قدمنا في النبذة السابقة.

ولأن النقابات كهيئات نظامية دائمة تعمل بأسلوب منهجي سليم ومستمر، ويمكن أن تضع خططا بعيدة المدى، وأي أسلوب آخر قد يكون ارتجالياً تلقائياً عشوائياً.

ولأن النقابات كهيئات لابد وأن يبرز فيها عنصر المسؤولية، وبقدر ما تكبر بقدر ما يكبر إحساسها بمسئولياتها واحترامها لها، وقد اكتشف الرأسماليون في الولايات المتحدة أن من مصلحتهم أن يبرموا اتفاقيات جماعية مع النقابات تكون النقابات فيها مسئولة عن أداء العمال، وبهذا تطمئن إلى عدم ظهور مخربين أو ديماجوجيين أو شيوعيين يسيئون إلى الضبط والربط والانتظام، وقد كان «فورد» مثلاً من أكبر أعداء الحركة النقابية، ولكنه لم يلبث أن أصبح من أكبر أنصارها، وتعاون مع النقابات قلباً وقالباً.

وأخيراً فلأن النقابات هيئات لم يتنكر لها المجتمع الإسلامي، فقد طلب النبي ﷺ من الأنصار أن يرشحوا له اثني عشر نقيباً، وعندما مات سعد بن زرارة جاء بنو النجار، فقالوا: يا رسول الله مات نقيبنا، فنقب علينا، فقال: أنا نقيبكم، وهو تشريف للنقباء جميعاً، وليس مجرد اعتراف بهم، وتضمن كتاب الماوردي عن الحكام السلطانية فصلاً كاملاً عن ولاية النقابة أعطى فيه نقابة ذوي الأنساب ولاية وسلطات تجاوز ما وصلت إليه النقابات في العصر الحديث، وكانت «الأصناف» وهي أسلاف النقابات محل اعتراف المجتمع وقامت ما بينها وبين «المحتسب» علاقة نظامية لخدمة الحرفة وتنظيم الحرفيين طوال العصر العباسي.

فالحركة النقابية ليست غريبة، فضلاً عن أن تكون مضادة للمجتمع الإسلامي، فقد كانت محل اعترافه وتقديره حيناً من الدهر.

- ٤ -

### الهدف : العدل

أخيراً نأتي إلى الجانب الرابع من جوانب معالجتنا للحركة النقابية وهو جانب الهدف الذي تعمل له النقابات، ومدى أهمية هذا الهدف واستحقاقه التقدير والتشجيع.

النقابات - كما هو معروف للقاصي والداني - تعمل - فيما تعمل - لتحقيق العدالة والإنصاف، ولرفع المستوى المادي والأدبي للعمال.

والعمل لتحقيق العدل أمر مشروع، بل هو مطلوب، وأي هيئة تعمل له يجب أن تكون محل تشجيع لأنها تستهدف المبدأ الذي يتوقف عليه صلاح المجتمع بأسره، فلا يمكن أن يدوم نظام على ظلم واستغلال، فالقلاقل لا بد أن تنخص مثل هذا النظام حتى تشيعة إلى نهايته المحتومة، ولو أصلح نفسه وأبعد ما فيه من ظلم لعاش ودام واكتسب الاحترام.

وأى هيئة تعمل لتحقيق هذا الهدف فإنما تعمل لتحقيق الإسلام، وتجاهد في سبيل الله ولتطبيق شرعه «فحيثما يكون العدل.. فثم شرع الله»، كما عبر عن ذلك ابن القيم «في الطرق الحكيمية»، ولأن الله تعالى بنص القرآن «يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ» (النحل : ٩٠).

إذن لا يمكن أن يلوم منصف الحركة النقابية إذا عملت لتحقيق العدل، ومن قلب الحقائق أن ترمى بالعدوان، لأنها تريد العدل لأن الله تعالى يقول «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ» (الشورى : ٣٩)، «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» (الشورى : ٤١).

ومن قبل ناشد الشاعر العربي قومه :

**وكنت إذا قوم رموني رميتهم فهل أنا في ذا يالهمذان ظالم؟**

وأقرب من أن نلوم النقابات لأنها تطلب العدل أن نلوم الذين ظلموها حقا وأحوجوها إلى المطالبة وكانت في غنى لو أدوا ما عليهم، وقد قال النبي ﷺ «مطل الغنى ظلم».

وقد يتصور البعض أن النقابات تجاوز في مطالبتها ما هو حق لها، وهذه مسألة تقديرية، ولا يمكن البت فيها من وجهة نظر واحدة، وقد تصور أصحاب الأعمال في بريطانيا أن يوم عمل العشر ساعات سيؤدي إلى الإفلاس العاجل والأكيد للصناعة البريطانية، وما أكثر ما يدعى صاحب العمل أنه سيخسر كل شيء إذا دفع الزيادة المطلوبة، ثم يدفعها ولا يزداد إلا كسباً؛ لأنه «ما نقص مال من صدقة»، ولأن المال الذي يكسبه صاحبه عدلاً حلالاً يربو ويزيد.

وما دمنا قد جعلنا «التشاور» وسيلة النقابات للوصول إلى هدفها فإننا نكون قد استبعدنا أية سائبة يمكن أن تعلق بها في الهدف والوسيلة، وقد دفع نجاح أصحاب الأعمال إلى تحسين وسائل الأداء، وترشيد الإنتاج، وزيادة الآلية، والأخذ بكثير من وسائل التقدم التقني، بحيث تضاعفت مكاسبهم رغم الزيادات التي طلبتها النقابات، وبهذا لم يخسر أصحاب الأعمال شيئاً، بل زاد كسبهم وفي الوقت نفسه نال العمال حقوقهم المشروعة وتحسنت وسائل الأداء.

وأهم من هذا أن تحقيق العدل يحقق السلام الاجتماعي وما أعظمه، وما أقل ما يدفعه أصحاب الأعمال ثمناً له، إن الظلم يخسر أصحاب الأعمال أضعاف ما تطالب به النقابات، ويضع جذور عداوات ليس من السهل أن تنسى، ويمكن أن يعكر صفو المستقبل لسنوات عديدة، وتنتقل عدواه من العمال إلى غيرهم من بقية فئات المجتمع، وإذا كان الظلم ظلماً القيامة فإنه في الحياة الدنيا قلاقل واضطرابات وشقاق وثورات ودماء وتضحيات.

- ٥ -

### **جوانب أخرى**

وليست هذه الجوانب الأربعة هي كل الجوانب التي تدعو إلى قيام النقابات وتجعل لها ضرورة ولزوماً، فلا يقل أهمية عما مضى أن النقابة تعد أكبر المنظمات الجماهيرية في المجتمع الحديث : والمجتمع الحديث سواء

كان في الشرق أو الغرب الشمال أو الجنوب لا يتكون من راع وقطيع كما قد كان أحيانا في الماضي، ولكنه يتطلب هيئات ومنظمات ومؤسسات شعبية وجماهيرية تقوم بتنظيم العمل وضمان تنظيمه ودوامه وتدرس وتحلل وتغربل الإيرادات الشعبية، وتقود وتوجه الجماهير والجماعات، وتكون بمثابة حلقة اتصال ما بين القيادة العليا وما بين القواعد والجماهير، وتمارس الواجب الإسلامي المقدس «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الممارسة الفعالة التي أرادها الإسلام ؛ لأن هذه الهيئات تستطيع أن تكتب وتنتشر وتتصل وتضغط بما يجعل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فعالية وجدوى.

غن مثل هذه الهيئات لازمة، ولا يمكن تصور المجتمع الحديث بدونها وعدم وجودها في الماضي – بفرض صحته – لا يبرر عدم وجودها في الحاضر ؛ لأن الحاضر يزخر.. الخ، ومن السذاجة – أو قل من البلاهة – تصور إمكان قيام عمل سياسي ما بين الحكومة والشعب دون هذه الهيئات والآليات.

ومن وجهة نظر النظم القائمة، فإن النقابات هي أفضل المنظمات التي يمكن الاعتماد عليها، لأنها في تشكيلها تقوم على مناصب الحرفة أو الصناعة، وهو مناصب مشروع لا افتعال فيه، ثابت لا تذبذب أو اضطراب فيه، ولأن طابعها الأعظم هو الحفاظ، ومجرد وجودها في المجتمع هو اعتراف ضمني بتقبلها لهذا المجتمع، ولهذا لم تقاومها النظم السياسية الحديثة رغم تعارضها، فالديمقراطية والشيوعية والفاشية والنازية كلها ناصرت النقابات، وقدمت لها المساعدات، واعتمدت عليها في تدعيم النظام الذي تبتغيه.

وقد يدهش البعض إذا قلنا : إن الحركة النقابية في حقيقتها تعد في المجتمعات الإسلامية سداً صلباً أمام التغلغل الشيوعي، ومصدر هذه الدهشة اعتقاد بعض الناس أن النقابات شيوعية، وهذا قلب للأوضاع، فالنقابات التي تقوم في المجتمع الرأسمالي وتجرى «اتفاقيات جماعية» مع أصحاب الأعمال تصبح طرفاً في النظام، ويصبح توقيعها على الاتفاقية اعترافاً بشرعية النظام الرأسمالي، كما أن عمل النقابات في تحسين ظروف العمل يستل سخيمة العمال أولاً بأول، ويحول دون أن تصل نقمة العمال إلى الدرجة التي يريدها الشيوعيون.. درجة الثورة. وقد كان من أكبر أخطاء ماركس أنه أهمل أثر الحركة النقابية فتصور أن العمال سيتعرضون لاستغلال متزايد حتى يطفح الكأس ويصل الضغط إلى درجة الانفجار، ولكن الذي حدث هو أن العمال في الولايات المتحدة وبريطانيا ألفوا النقابات، واستطاعت هذه النقابات أن تكسب للعمل زيادات في الأجور وتحسيناً في ظروف العمل يوماً بعد يوم وأن تجمع ما بين العمال وأصحاب العمل، فتبددت نقمة العمال على النظام الرأسمالي وارتضته، بل وأصبحت تفضله على النظم المطبقة في الاتحاد السوفيتي.

وهذا هو سر عداوة الأحزاب الشيوعية للحركة النقابية واعتقادها أنها «تميع» التطور، وتحول دون قيام ثورتهم، ولكن الدهاء الشيوعي جعلهم يصنعون النقابات حتى يمكن التغلغل فيها وإفسادها من الداخل وقد نجحت الأحزاب الشيوعية في ذلك أولاً وقبل أن تنتبه النقابات لهذا الأسلوب الانتهازي الدنيء، ولكنها ما أن تنبهت إلى ذلك حتى أصبحت مقاومة الشيوعية خطأ أساسياً مقررًا من خطوط الحركة النقابية العريقة مثل الحركة النقابية في بريطانيا، والحركة النقابية في الولايات المتحدة وكل واحد يلجأ بتاريخ هاتين الحركتين يعرف الحرب التي دارت بين الفريقين وانتهت بتحريم ترشيح الشيوعيين للقيادة النقابية، وقد اتصف الاتحاد الأمريكي للعمال بموقف متصلب في عداوته للشيوعية، وكان هو الذي قاد حركة الانشقاق عن الاتحاد العالمي للنقابات، وأشرف على تأسيس الاتحاد الدولي للنقابات الحرة سنة ١٩٤٩م ويمكن القول أن الاتحاد الأمريكي للعمال أشد عداوة للشيوعية من الحكومة الأمريكية، ولا يقل في ذلك عن أصحاب الأعمال والرأسماليين أنفسهم، ولا عجب في هذا لأنه شريك مع الرأسماليين في إدارة الصناعة الأمريكية باعتباره ممثل أحد الطرفين فيها - أعني العمال.

وبالإضافة إلى هذه الدواعي التي تتطلب قيام النقابية في المجتمع الإسلامي، فهناك داع آخر لقيامها هو أن تنتقل إلى العمال المثل والقيم الإسلامية وأخلاقيات الإسلام في العمل وما ينبغي أن يؤدي به من ضمير وإحسان،

وما يفترض أن يقوم بين العامل وصاحب العمل من إخلاص وولاء، وكيف يتأتى هذا للعمال إذا لم يكن عن طريق منظماتهم نفسها؟، إن أي شيء يأتي من قبل الإدارة أو الحكومة للعمال رأساً يثير دائماً الشك ولا يكتسب الصفة الطوعية الذاتية، ولكن عندما تتقبل النقابات المثل والمبادئ الإسلامية وتؤمن بها فإنها تنقلها إلى العمال، ويتقبل العمال منها ذلك قبولاً حسناً.

من هذا العرض يتضح أن للحركة النقابية ضرورة وأهمية، وأن من مصلحة المجتمع الإسلامي أن توجد فيه النقابات، وأن تقوم بدورها؛ لأنها الوسيلة الوحيدة للاتصال المنهجي والمنظم بالعمال؛ ولأنها الهيئة التي تمثل «العمل» بكل ما فيه من نبل وخدمة ومساهمة في بناء المجتمع وتحقيق خطط التنمية؛ ولأنها الهيئة التي تحقق شيئاً فشيئاً العدالة، وتنال للعمال حقوقهم المشروعة، وبذلك تحقق السلام الاجتماعي وتحول دون أن يتحول التذمر والاستياء إلى الاضطراب والثورة؛ ولأنها سد دون التغلغل الشيوعي؛ ولأنها أكبر الهيئات، والمؤسسات الجماهيرية في مجتمع لا بد وأن توجد فيه مثل هذه الهيئات ولا يمكن تصور انعدامها وإلا أصيب المجتمع بالتخلخل والفراغ، ولأنها الأداة التي يمكن أن تنتقل إلى العمال القيم والمبادئ الإسلامية.

وفي بعض هذا – فضلاً عن كله – مقنع للذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، الذين ينشدون الحقيقة وتتوفر فيهم الشجاعة فيصدعون بكلمة الحق، ويبددون ما يغلب على الأذهان من ظنون وأوهام ويعملون لما تتطلبه المصلحة الحقيقية للبلاد.

« إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ».

### ملحق عن

### الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

- بدأت الخطوات العملية لتكون هذا الاتحاد في بداية عام ١٩٧٨م عندما كتب الأستاذ جمال البناء، «دعوة للمشاركة في تكوين اتحاد إسلامي دولي للعمل».
- بعد اتصالات عديدة ولقاءات في الخرطوم وعمان والدار البيضاء والقاهرة وغيرها أمكن عقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد في مدينة جنيف خلال المدة من ٨ إلى ١٢ يونيو ١٩٨١م (٦-١٠ شعبان سنة ١٤٠١هـ) حضره مندوبون عن منظمات عمالية في السودان والأردن والمغرب وباكستان وبنجلاديش، وصدق هذا المؤتمر على الدستور، وانتخب مجلساً تنفيذياً برئاسة الأستاذ جمال البناء وعضوية عدد من الأعضاء يمثلون الجنسيات التي حضرت المؤتمر.
- ينص دستور الاتحاد على عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء حيث اتضح أن هذا يؤدي إلى الفرقة والنزاع، وقلما يبتغي به وجه الله أو مصلحة الوطن العربي الإسلامي، كما لا يدخل الاتحاد في منازعات مذهبية إسلامية.
- الاتحاد مستقل عن كل الحكومات والهيئات.
- العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام النقابات والاتحادات والجمعيات التي تضم العاملين.
- السلطة العليا في الاتحاد هي للمؤتمر الذي يضم ممثلين من المنظمات المنضمة، وهو يجتمع مرة كل ثلاث سنوات، وفيما بين ذلك يدير المجلس التنفيذي أعمال الاتحاد، وهو يضم حالياً أحد عشر عضواً من مختلف الجنسيات.

- موارد الاتحاد هي رسم الانضمام (٢٠٠ دولار) والاشتراك بواقع ١% من ميزانية المنظمة والهيئات والتبرعات غير المشروطة.
- يعني الاتحاد بوجه خاص بالجانب الثقافي كعقد الدورات والندوات العمالية والإسلامية، وإنشاء معاهد الثقافة، والتدريب المهني، وتعليم الكبار، وتأليف الكتب، ونشر اللغة العربية في الدول الإسلامية وقد يكون من دلالة هذا الاهتمام أنه أصدر - قبل أن تمضي على تكوينه بضعة شهور - كتابين هما «الإسلام والحركة النقابية» و «الأزمة النقابية» بالإضافة إلى عدد آخر من الكتيبات باللغة العربية والإنجليزية.
- يرحب الاتحاد بالتعاون مع كل الأفراد والهيئات المعنية، بل هو يدعو المفكرين والهيئات الإصلاحية والمنظمات الدولية للعمل معاً على أداء رسالته.
- تنص المادة ٩ من دستور الاتحاد على أن الاتحاد يعمل للأهداف الآتية :
  - ( أ ) تمثيل قوة العمل المسلمة على الصعيد الدولي وفي المحافل الدولية والعمل لتحقيق مطالبها. ويدخل في ذلك العمال المسلمون المهاجرون الذين يعملون في دول أخرى، أو يعملون في بلادهم تحت سيطرة غيرهم ويتعرضون لاضطهاد عنصري أو ديني.
  - (ب) مساندة المنظمات المنضمة في الدفاع عن حقوقها، وتحسين ظروف العمل، ورفع المستوى المادي والاجتماعي والفكري لأعضائها وتأمين حاضرهم ومستقبلهم.
  - (ج) الدفاع عن الحرية النقابية وحماية قيادات العمل النقابي، وتمكينهم من مواصلة القيام بواجباتهم.
  - (د) مقاومة كل صور التحكم والاستغلال في أوضاع العمل، والدعوة لاستلهاام القيم والمثل والممارسات الإسلامية عند تحديد المبادئ التي تحكم قضية العدل الإسلامي وشعار الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة.
  - (هـ) نشر وإذاعة العلم والمعرفة، وتشجيع القيام بمختلف مناشط تعليم الكبار والثقافة العمالية، والتدريب المهني حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي، وتنمية شخصية الفرد ومهاراته، وحسن تعرفه على الحقوق والواجبات «أن المعرفة قوة والجهل مهانة والعلم مفضل على العبادة في الإسلام».
  - (و) الدعوة لمحو الأمية والإشراف على تنظيم حملات لذلك شعار الآية الكريمة «اقرأ» والاستعانة في ذلك بكافة الجهود.
  - (ح) تشجيع نشر اللغة العربية وتعليمها بين الشعوب الإسلامية، حيث أنها لغة القرآن والحديث، وهي اللغة الأم للمسلمين جميعاً.
  - (ز) مناصرة قضايا التحرر في العالم وتعزيز الأخوة الإسلامية.